

Distr.: Limited  
28 November 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٦ من جدول الأعمال  
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو ستيفانيلي (إيطاليا)، استناداً  
إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.31

## التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي<sup>(١)</sup>، وخصوصاً مبادئ  
روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٢)</sup>، و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٣)</sup>  
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٤)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد  
الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١،  
المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار D-19/٢، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المستدامة<sup>(٥)</sup>، وخطّة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطّة جوهانسبرغ للتنفيذ“)<sup>(٦)</sup>، وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٧)</sup>، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٨)</sup>، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري<sup>(٩)</sup>، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٠)</sup>، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١١)</sup>، فضلا عن قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

**وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢<sup>(١٢)</sup>، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“،**

**وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للكينوا و ٢٢٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية،**

**وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تقع في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها في الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر أيضا تأكيد أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله تقلب أسعار الغذاء المفرط من تحد خطير لمكافحة الفقر**

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ١/٦٠.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣.

(١٠) القرار ١/٦٥.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>(١٣)</sup>، وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد<sup>(١٤)</sup>، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعياً للإسراع في خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١٥)</sup>،**

**وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،**

**وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية،**

**وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والسياساتية المبينة في مبادرة أكيبلا للأمن الغذائي، وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الزراعة في أفريقيا، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية المتسمين بالاستدامة، والحد من المخاطر التي تتحملها الاقتصادات والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا،**

**وإذ تشير أيضاً إلى اعتماد مجلس الاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ لإعلان أبوجا بشأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، الذي دعا فيه المجلس، ضمن جملة أمور، إلى تجديد الالتزام بتخصيص المزيد من الموارد في الميزانيات الوطنية**

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٤) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضاً A/57/499، المرفق.

(١٥) انظر القرار ٢/٥٥.

لقطاع الزراعة وإلى اعتماد برامج للتعجيل بتنمية سلاسل القيمة للسلع الأساسية الغذائية الاستراتيجية وبناء نظم تنافسية للإمدادات الغذائية وتقليل الاعتماد على واردات الأغذية،

**وإذ تشدد على أهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مواتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل زيادة تكافؤ الفرص للجميع في التجارة الزراعية عن طريق إدخال تحسين كبير في فرص الوصول إلى الأسواق، والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية<sup>(١٦)</sup>، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(١٧)</sup>، وإعلان هونغ كونغ الوزاري<sup>(١٨)</sup>،**

**وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،** وإذ تؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، وخاصة احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن هم عرضة للضرر،

**وإذ تشدد على أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية للأمن الغذائي،**

**وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من الكارثة الإنسانية الواسعة النطاق والمتواصلة التي يواجهها ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،**

**وإذ تأخذ في اعتبارها الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي بطريقة متسقة مع الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني،**

**وإذ تقر بحدوث فاقد وهدر في الأغذية يقدران بـ ١,٣ بليون دولار سنويا في البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المرتفع على السواء في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وكذلك في مرحلة الاستهلاك،** وإذ تسلم بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الفاقد والهدر في الأغذية قبل الحصاد وبعده،

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WTIL/579.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (05)/DEC.

**وإذ تكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية،**

**وإذ تسلّم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك والرعاة والمشتغلون بالحراثة، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء وأن ينشّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،**

**وإذ تسلّم أيضا بالأهمية والدور الإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامهما بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،**

**وإذ ترحب بنتائج الدورة (الاستثنائية) الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت بروما، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، وأقرت المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني<sup>(١٩)</sup>، وبتنتائج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،**

**وإذ تحيط علما بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي المعنونين "الأمن الغذائي وتغير المناخ" و"الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي" والاختصاصات المعتمدة لعملية تشاور شاملة للجميع داخل اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول وضمنان تحمّل المسؤولية عنها على نطاق واسع،**

١ - **تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٢٠)</sup>؛**

٢ - **تكرر تأكيد ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية،**

(١٩) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security* (Rome, 2012).

(٢٠) A/67/294.

مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين الممارسات الزراعية المستدامة والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٣ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي والتغذية تحدّ عالمي ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وللقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يجب أن تُوضع وتُصمّم ويُمسك بزمام أمرها وتُوجّه وتُشكّل في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وتحت الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إعطاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج التي تشملها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٢١)</sup>، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

٥ - **ترحب** بالمبادرة المتعلقة بتحدي القضاء على الجوع التي أطلقها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، باعتبارها رؤية لمستقبل خالٍ من الجوع؛

٦ - **ترحب أيضا** بإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠١٣ السنة الدولية للكينوا<sup>(٢٢)</sup> وبإطلاق تلك السنة الدولية عالميا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتشجع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة على اغتنام فرصة السنة الدولية باعتبارها وسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز وغيرهم من الشعوب الأصلية والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية والقضاء على الفقر والتوعية بإسهام تلك المعارف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الأنشطة خلال السنة، على النحو المبين في المخطط العام لأنشطة السنة المعنون "مستقبل مغروسة بذوره منذ آلاف السنين"<sup>(٢٣)</sup>، وتشير إلى الفقرة ٣ من تقرير الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة لمجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة<sup>(٢٤)</sup>؛

(٢١) A/57/304، المرفق.

(٢٢) القرار ٦٦/٢٢١.

(٢٣) A/67/553، المرفق.

(٢٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة CL 144/REP.

- ٧ - **تخطط علما** بتقرير الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة الذي يشدد على أهمية دعم المنظمة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية؛
- ٨ - **ترحب** بحركة الارتقاء بمستوى التغذية، التي تشجع على زيادة الالتزام السياسي والاتساق بين البرامج للحد من الجوع ونقص التغذية على الصعيد العالمي، مع التشديد على التصدي لنقص التغذية لدى النساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية؛
- ٩ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛
- ١٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين المستدامين على الصعيد العالمي، مع ملاحظة تنوع الظروف والنظم الزراعية، بما في ذلك من خلال تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية، وتعزيز التعاون الدولي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية؛
- ١١ - **تشجع** جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في عملية التشاور والتفاوض الشاملة للجميع داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية ولضمان تحمُّل المسؤولية عن تلك المبادئ على نطاق أوسع، مع مراعاة الأطر القائمة، مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولية للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛
- ١٢ - **تسلم** بضرورة الحد من سرعة تأثير إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي بتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية الواعية بالمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها، والزراعة الحافظة للموارد، ومخططات إدارة المياه، والبذور المقاومة للجفاف والسيول، والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، بما في ذلك قدرة الفئات والنظم الغذائية الضعيفة على التكيف، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته باعتبارهما شاغلا رئيسيا وهدفا لدى جميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فوراً للجوع لدى أشد الفئات ضعفاً وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛

١٤ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٥ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى التشجيع على إحداث توسع كبير في البحوث المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة وخدمات الإرشاد والتدريب والتعليم وتمويلها من جميع المصادر، لتحسين الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعاً رئيسياً من القطاعات المعززة للتنمية ولبناء القدرة على التكيف لضمان التعافي بشكل أفضل من آثار الأزمات والصدمات، وذلك بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه لزيادة أثره في التنمية، ودعم منظومات البحوث والجامعات الرسمية والمؤسسات البحثية الوطنية، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من الطرفين، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها من الطرفين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب في الوقت نفسه لحفظ الموارد الوراثية؛

١٦ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ بقلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتشدد على ضرورة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء الريفيات وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والأمن الغذائي لهن ولأسرهن، وتعزيز مستويات المعيشة الملائمة لهن وظروف العمل اللائقة وسبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعزز، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، نمو التعاونيات الزراعية عن طريق تيسير إمكانية الحصول على التمويل الميسر واتباع أساليب الإنتاج المستدامة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

١٨ - لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء تكرار انعدام الأمن الغذائي في مناطق مختلفة من العالم وتأثيره السلبي المستمر على الصحة والتغذية، وخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

١٩ - ترحب بالتحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل التي تهدف إلى زيادة قدرة القطاعات الضعيفة من سكان منطقة الساحل على التكيف عن طريق إحداث تأزر أكبر بين إجراءات الطوارئ والاستراتيجيات الطويلة الأجل الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لأزمات الغذاء، وذلك بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛

٢٠ - تلاحظ التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية للارتفاع الجائر في مستوى الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية؛

٢١ - تسلّم بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية هذه النظم وتوحيها حُسن التوقيت على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان المعرضة بشكل خاص لمواجهة صدمات سعرية وحالات طوارئ غذائية؛

٢٢ - تسلّم أيضا بأهمية المعلومات المتسمة بحسن التوقيت والدقة والشفافية للمساعدة في التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما بالمبادرات العالمية والإقليمية، التي تشمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الرد السريع التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام معلومات الأمن الغذائي التابع لمنظمة أمم جنوب شرقي آسيا ومنبر معلومات الأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحث المنظمات الدولية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والحكومات على المشاركة في هذه المبادرات وضمان النشر العلني لمنتجات إعلامية جيدة التوقيت والتنوع عن أسواق الأغذية؛

٢٣ - تشدد على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تلبية احتياجات المجتمعات الريفية من خلال جملة أمور منها زيادة فرص حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، على الائتمان وسائر الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق وتمتعهم بحيازة مؤمنة للأراضي ووصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف والتكنولوجيات المناسبة المعقولة التكلفة، بما في ذلك ما يتعلق بالري بكفاءة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، وتجميع المياه وتخزينها؛

٢٤ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافر لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٥ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية، وتشدد على أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية وفقا للولاية الموضوعية لها سيكون إنجازا رئيسيا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي؛

٢٦ - تؤكد أيضا الحاجة إلى إزالة القيود المفروضة على صادرات الأغذية والضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وإلى عدم فرض هذه القيود والضرائب في المستقبل؛

٢٧ - تؤكد كذلك ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام

والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتوفير التغذية؛

٢٨ - تؤكد الحاجة إلى الحد كثيرا من فاقد وهدر الأغذية قبل الحصاد وبعده في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وذلك بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية المصدر وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها؛

٢٩ - تسلّم بالدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك في سياق الشراكة العالمية من أجل الأمن الغذائي؛

٣٠ - تشجع على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة الإنتاج وإنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٣١ - تشجع البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية لإدارة المسؤولية لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني<sup>(١٩)</sup>، بالصيغة التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢؛

٣٢ - تطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، وفقا لولاية كل منها وعلى نحو يتسم بأقصى درجات الفعالية، سرعة نشر المبادئ التوجيهية الطوعية والترويج لها؛

٣٣ - تؤكد من جديد الالتزامات ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا في مسيرة تحقيقها ولبلوغ الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

٣٤ - تدعو الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة إلى إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المناقشات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار؛

٣٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".